



أخبار مصرية

الحكومة توافق على مدّ العمل بتأشيرة الترانزيت 96 ساعة مجاناً لمدة عام إضافي

الإفراج عن 54 ألف سيارة ضمن مبادرة المصريين بالخارج



رئيس مجلس الوزراء د.مصطفى مدبولي مترشدا اجتماع الحكومة

القاهرة - مجدي عبدالرحمن
وناهد إمام وهالة عمران

كشف البيان المالي الموازنة العام المالي 2025/2026 المقدم من وزير المالية أحمد كجوك لمجلس النواب، عن نتائج تنفيذ مبادرة استيراد سيارات المصريين بالخارج، والتي شهدت تفاعلاً واسعاً منذ إطلاقها، حيث تم الإفراج الجمركي الفعلي خلال العام المالي الحالي عن نحو 54 ألف سيارة حتى الآن.

وحسب البيان المالي، فإنه تم إصدار أوامر دفع بقيمة إجمالية بلغت 2,361 مليار دولار، في إطار تطبيق أحكام القانون المنظم للمبادرة، والذي يتيح للمصريين بالخارج استيراد سيارات مغفلة وبيعة دولية بإجراء الاستبدال خلال مدة صلاحية الموقفة الاستيرادية البالغة خمس سنوات. وتأتي هذه المبادرة ضمن جهود الدولة لتلبية مطالب المصريين بالخارج وتعزيز موارد الدولة من العملة الأجنبية، مع الحفاظ على الضوابط المنظمة لحركة الاستيراد.

في سياق متصل، ناقشت لجنة الإدارة المحلية بمجلس النواب برئاسة م. أحمد السجيني أمس طلب الإحاطة المقدم من النائب منى عبدالعاطي بشأن

تقاعس رئيس مجلس مدينة كفر الشيخ في التعامل مع مخالفات البناء، مما نتج عنه تفشي المخالفات بالمدينة، وأصبحت محافظة كفر الشيخ أولى المحافظات في عدد مخالفات البناء، واستعرضت النائب منى عبدالعاطي طلب الإحاطة، مؤكدة أن هناك تقاعساً في الرقابة، وبسبب ضعف الرقابة انتشرت مخالفات البناء في محافظة كفر الشيخ دون رادع، مما يتسبب في فوضى في مخالفات البناء وتشويه النسيج الحضاري.

وطالبت عضو مجلس النواب بتشديد الرقابة وأن تكون هناك حملات مكثفة من المحليات والأجهزة المعنية وتطبيق القانون لمنع تكرار مخالفات البناء، خاصة في ظل صدور قانون التصالح

على بعض مخالفات البناء وتقنين أواسعها، مما يستوجب معه منع أي مخالفات جديدة. من جانبه، قال رئيس لجنة الإدارة المحلية بمجلس النواب إن هناك مصادات تم التوافق عليها بخصوص التعامل مع مخالفات البناء وضوابط الإزالة، منها، أن الأولوية لإزالة مخالفات البناء من المهد، وإزالة العقارات والمنشآت الأيلة للسقوط التي تهدد سلامة الأرواح.

وأكد رئيس لجنة الإدارة المحلية على ضرورة أن يتم العمل في الوقت نفسه على تسيسر وتبسيط إجراءات تراخيص أعمال البناء للمواطنين حتى لا يلجأ المواطن لأي طرق مخالفة وغير مشروعة، وأن يتم تسديد الرقابة لإزالة مخالفات البناء من المهد.

إلى ذلك، وافق مجلس الوزراء خلال اجتماعه أمس برئاسة د.مصطفى مدبولي، على عدة قرارات منها مد العمل بتأشيرة الترانزيت (96 ساعة) مجاناً، لمدة عام إضافي، ينتهي في نهاية شهر أبريل من عام 2026، بذات الصوابط المعمول بها حالياً. وتأتي هذه الموافقة في إطار جهود وزارة السياحة والآثار لتوسيع نطاق التسهيلات المتوفرة، بما يسهم في استقطاب المزيد من السياح الأجنبية الوافدة من مختلف الأسواق، وهو ما ينعكس على معدلات الإقبال السياحي عبر المطارات المصرية، فضلاً عن تعزيز معدلات الإشغال الفندقية وزيادة الليالي السياحية.

أخبار سورية

قد نحتاج إلى دعم موسكو أو من بلاد أخرى ولم نتلق عروضاً لاستبدال السلاح الروسي

الشرع: بعض الشروط الأميركية لرفع العقوبات تحتاج إلى مناقشة وتعديل



الرئيس السوري أحمد الشرع

وكالات: حذر الرئيس السوري أحمد الشرع، من أن «أي فوضى في سورية ستضر بالعالم أجمع، وليس دول الجوار فقط»، لكنه طمأن أن حكومته لن تسمح باستخدام البلاد لتهديد دول المنطقة.

ورأى الشرع في حديث لصحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية أن انهيار النظام المخلوع وقيام الدولة الجديدة أسساً لمنظومة أمنية إقليمية مختلفة، ودفعاً لولا إقليمية وأوروبية لتهتم باستقرار سورية الجديدة، كاشفاً عن أن حكومته تجري مفاوضات بشأن صفقات مع كل من تركيا وروسيا، مشيراً إلى احتمال حصول سورية على دعم عسكري مستقبلي من الطرفين.

وأوضح الشرع أن الوجود العسكري لكل من تركيا وروسيا قائم في سورية، مضيفاً أن الاتفاقيات السابقة مع دول أخرى الغيت، وتسعى الحكومة حالياً إلى تطوير اتفاقيات جديدة، مع افتقاره على شراء أسلحة إضافية من روسيا وبدول أخرى. وقال: «لدينا اتفاقيات غذاء وطاقات مع روسيا ويجب أخذ مصالحنا بالاعتبار، ولفت الشرع إلى أن موسكو زودت الجيش

السوري بالأسلحة لعقود، مؤكداً أن البلاد قد تحتاج إلى دعم روسي أو من دول أخرى عروضا من دول لاستبدال الأسلحة الروسية».

وبخصوص مطالبة موسكو بتسليم الرئيس المخلوع بشار الأسد كشرط لاستمرار وجودها العسكري، قال الشرع في أول تصريح علني حول هذا الموضوع إن روسيا رفضت هذا الطلب. كذلك وجه الشرع نداء إلى الولايات المتحدة لرفع العقوبات عن سورية، معتبراً أن المرحلة الحالية، بعد سقوط الحكومة القديمة، تستدعي تغييراً في

نهج واشنطن تجاه دمشق. وبين الشرع أن العقوبات الأميركية فرضت بسبب الجرائم التي ارتكبتها النظام المخلوع ضد السوريين، مضيفاً أن الاقتصاد كان يدمر بشكل ممنهج قبل تسلم السلطة، حيث تعرضت قطاعات الزراعة، والخدمات، والسياحة، والاقتصاد لضربات مدمرة. ورفض الشرع الخوض في تفاصيل الشروط الأميركية، مكتفياً بالإشارة إلى أن بعضها بحاجة إلى مناقشة أو تعديل قبل المضي في أي اتفاق محتمل. وطأن الدول الأجنبية بأن بلاده لن تسمح باستخدام

أراضيها لتهديد أي دولة، مؤكداً أن التزام سورية بهذا المبدأ بدأ حتى قبل وصول حكومته إلى دمشق.

كما أعلن الرئيس الانتقالي أن حكومته تسعى للحفاظ على الاستقرار في الساحل السوري، وستتخذ إجراءات بحق من يثبت تورطه في أعمال عنف. وأقر بأن بناء جيش كفاء لدولة بحجم سورية هو تحد كبير، فائلاً إن عدة أشهر غير كافية لتحقيق ذلك، وإن الأمر سيستغرق وقتاً أطول.

وحول وجود قوات أجنبية في سورية، قال الرئيس السوري المؤقت: «أبلغنا جميع الأطراف بأن الوجود العسكري في سورية يجب أن يتوافق مع قوانيننا».

وتابع: «يجب ألا يشكل أي وجود أجنبي في سورية تهديداً للدول الأخرى عبر أراضيها». ونظر الرئيس الشرع إلى العلاقات مع الولايات المتحدة، حيث دعا واشنطن «إلى رفع العقوبات عن سورية التي اتخذت رداً على جرائم النظام السابق».

ولفت الرئيس السوري إلى أن «بعض الشروط الأميركية لرفع العقوبات تحتاج لمناقشة وتعديل».

أخبار لبنانية

انتهى زمن التهديد ولا مفر من حصر السلاح بيد الدولة

النائب إبراهيم منيمنة لـ «الأنباء»: هاجس المناصفة في بلدية بيروت محق لكنه مبالغ به

بيروت - زينة طهارة

قال نائب بيروت المهندس المعماري والخبير في التخطيط العمراني إبراهيم منيمنة في حديث إلى «الأنباء»، أن موقف الأمين العام لحزب الله، الشيخ نعيم قاسم من قرار نزع السلاح غير الشرعي، «أني مخيباً لآمال اللبنانيين، خصوصاً بعد أن سبق له أن أطلق سلسلة من المواقف الإيجابية التي أشاد فيها بدور الدولة، وأكد على التزام الحزب باتفاق الطائف».

وأضاف منيمنة: «في وقت كنا نتوقع فيه أن يجري الحزب مراجعة شاملة لتأجيل حرب الإسناد لاسيما مرحلة ما بعد موافقته على اتفاق وقف إطلاق النار بكل بنوده ومدرجاته، فاجأنا برسائل الشيخ قاسم التصعيدية التي أوتحت بعودة الأمور إلى المربع الأول، وعودة الحزب إلى استخدام اللغة والإيديولوجية التي لا شأن لها سوى توتير الأجواء واستدراج المزيد من التهديدات الإسرائيلية للبنان».

وتابع منيمنة: «لن نقف صامتين أمام المواقف التصعيدية لحزب الله خصوصاً أن العدو الإسرائيلي قد يوظفها دولياً في تبرير ودعم عدوانيته ضد لبنان ولبنانيين، فيما المطلوب لبنانياً من قبل كل القوى والفعاليات السياسية من دون استثناء دعم العهد في تطبيق القرار الدولي 1701 وملحقاته في اتفاق وقف إطلاق النار، وتنفيذ خطاب القسم والبيان الوزاري لاسيما لجهة حصر السلاح بيد الشرعية اللبنانية واستعادة دور الدولة في الحماية والبناء».

وقال أيضاً: «انتهى زمن التهديد والوعيد، وحل زمن قيام الدولة الحقيقية الواعدة على كل المستويات. وعلى حزب الله أن يقارب المتغيرات في لبنان والمنطقة بتجرد وحكمة وتبصر وعقلانية، وبعيداً من العصبية المذهبية التي تعمي صاحبها عن رؤية الحقيقة والواقع، خصوصاً أن قرار نزع السلاح غير الشرعي اتخذ ولا مفر من حصره بيد الدولة، والسير قدماً خلف العهد والى جانبه في بناء لبنان على أسس وقواعد صلبة، قوامها

الفئة بين اللبنانيين لا المكابرة والمهاترات التي لا تنتج سوى شحن النفوس وتغذية العصبية الطائفية».

ورداً على سؤال، قال منيمنة: «نحن كلبنانيين غير معنيين لا بالمفاوضات الإيرانية - الأميركية ولا بالتسويات والمعادلات والتفاهات الإقليمية والدولية أياً تكن إبعادها وخلفياتها، لاسيما أنها كانت السبب المباشر في توريث لبنان بحروب عنيفة لا طائل منها سوى الموت والدمار والتهجير واستنزاف لبنان اقتصادياً ومالياً واجتماعياً. وكل ما يعنينا ونطالب به في ظل المرحلة الدقيقة من تاريخ المنطقة هو تركيز المصلحة اللبنانية وتقديمها على مصالح الدول والمحاور الإقليمية والدولية لاسيما المحور الإيراني منه، وبالتالي تحييد لبنان عن الصراعات الخارجية وحمايته من تسلل تداعيات الأزمات الخارجية إليه، على أن يصار بالتوازي مع ما تقدم، إلى دعم استراتيجية العهد برئاسة وحكومة في تعامله مع احتلال إسرائيل لعدد من تلال لبنان الجنوبية».

على صعيد مختلف، وصف منيمنة إقرار الحكومة الانتخابيات البلدية التي ستنتقل أولى مراحلها يوم الأحد 4 مايو المقبل، بالإنجاز الذي يسجل لها، وقال: «كان لا بد من إقرار الاستحقاق المذكور بعد التزلزل الكبير والمضني الذي أصاب غالبية المجالس البلدية في مختلف الأقسام والمناطق اللبنانية، ناهيك عن أنه رسالة واضحة للخارج ومفادها أن الانتظام العام في المؤسسات الدستورية عاد إلى طبيعته وسابق عهد، وعلى اللبنانيين بالتالي أن يتحملوا مسؤولياتهم الوطنية ترحيباً واقتناعاً». وختتم منيمنة قائلاً: «هاجس المناصفة في بلدية بيروت محق شرط ألا يعطى حجماً أكبر مما يستحقه، خصوصاً أن البيروتيين انتخبوا بالأرقام في الانتخابات البلدية للعام 2016 وعيهم والتزامهم بالمناصفة سواء في تركيب اللوائح أم في الاقتراع داخل الصناديق، الأمر الذي أن أكد على شيء فهو المبالغة في توصيف واقع المناصفة في وقت يتطلع فيه البيروتية إلى انماء العاصمة وجعلها قبلة السياحة العربية والغربية».



النائب إبراهيم منيمنة

بيروت - ناجي شربل وأحمد عز الدين

تتخذ الضربات الإسرائيلية المكثفة في جميع مناطق الجنوب وصولاً إلى محافظتي جبل لبنان والبقاع، طابعاً يزيد الضغط على «حزب الله» وبقية المجموعات المسلحة على الأراضي اللبنانية، ما يرهق كاهل الدولة المطالبة من المجتمع الدولي بحصرية امتلاكها السلاح والتضعع بالسيادة على كامل أراضيها. وسعيها إلى فك الطوق الدولي الاقتصادي على البلاد، وإطلاق عملية إعادة الإعمار، وإمداد القطاعات المالية اللبنانية التي ترزح تحت الانهيار منذ

أواخر 2019 بالمساعدة. إلا أن ضربات إسرائيل التي يسرب إعلامها أنها تستهدف مسؤولين عسكريين في «الحزب» وآخرين في تظاهرات عدة، تضع الدولة اللبنانية تحت المجهر، لجهة تأكيد الجانب الإسرائيلي أن خرق اتفاق وقف إطلاق النار الذي دخل حيز التنفيذ في 27 نوفمبر 2024، ولم تحترمه إسرائيل، يستهدف الحفاظ على أمنها عن طريق توجيهها ضربات استباقية.

في أي حال، تواجب الدولة اللبنانية بشخص رئيس الجمهورية العماد جوزف عون، على السير بملفات تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار، وفقاً لترتيبات وضعها، وفي طلبيتها الضغط على إسرائيل من خلال أصدقاء لبنان وفي طبيعتهم فرنسا للالتزام بالاتفاق، وصولاً إلى الانسحاب من الأراضي اللبنانية المحتلة وإطلاق سراح الأسرى الذين اعتقلتهم في حربها الموسعة على لبنان بين 20 سبتمبر 2024 و27 نوفمبر.

بين «رؤيتين» إسرائيلية ولبنانية، تستمر الأجواء اللبنانية والمناطق كافة عرضة للاستباحة الإسرائيلية، التي تنطلق من أن سلطات الدولة اللبنانية تفوضها جماعات مسلحة تدور في المحور الإيراني.

الأمني للحزب، في الوقت الذي كانت حكومة الرئيس نجيب ميقاتي السابقة، والتي كانت حكومة حزب الله بامتياز، هي التي اقترت وبالإجماع اتفاقية الترتيبات الأمنية في تاريخ 22 نوفمبر 2024، والتي تنص بشكل واضح على حل وتفكيك كل البنى التحتية العسكرية غير التابعة للجيش اللبناني والقوى الأمنية الرسمية على كامل الأراضي اللبنانية، وحصص حمل السلاح في جميع الأراضي اللبنانية، وحتى الخفيف منه، بالجيش اللبناني والقوى الأمنية الرسمية». وشدد على أننا «لا نقبل بأن تضرب صدقية لبنان وصورته أكثر مما ضربت، عبر التراجع عن تطبيق اتفاقية وقف إطلاق النار».

وأكد أن «الحكم والحكومة الجديدين مدعوان إلى تذكير مسؤولي حزب الله بالتزاماتهم السابقة وبالالتزام الحكومة اللبنانية أيضاً، تمهيداً لوضع بنود هذا الاتفاق موضع التنفيذ في أسرع وقت ممكن للمتمكن من إخراج إسرائيل كلياً من لبنان ووقف الإغتيالات المتتلفة في لبنان، وكان لبنان تجاوز مرحلة الضغوط الدولية حول موضوع سحب السلاح وحصره بالأجهزة الرسمية، إذ أكد لكل الجهات المعنية خارجياً وداخلياً، أن قرار بسط سيادة الدولة وحصر السلاح بالقوى الشرعية هو أمر لا عودة عنه، لكنه لا يتم تحت الضغط، ولا وفق اجندات خارجية، بل استناداً إلى المصلحة الوطنية الداخلية

بالتعاون مع القوى الدولية». وأشارت المصادر إلى تمسك الرئيس جوزف عون بحل موضوع السلاح من خلال الحوار، وإن التواصل مستمر في هذا الإطار بالتعاون والتشاور مع الرئيس نبيه بري، وإن هذا الحوار قد

تجاوز مرحلة الاتصالات المتبادلة الرسائل، إلى التحضير لحوار مباشر يتم من خلاله تبديد كل الشكوك التي تتعلق بالخزب مستقبلاً، وكذلك القيام بالجهود المطلوبة لتحقيق الانسحاب الإسرائيلي الكامل وتسوية موضوع الحدود بما يضع حداً للخروقات ويؤدي إلى إطلاق الأسرى.

وبعد استدعاء الخارجية اللبنانية السفير الإيراني في لبنان مجتبي أماني على خلفية منشوراته حول سلاح «حزب الله»، قال أماني إنه «تبلغ الاستدعاء، لكنه اعتذر عن عدم الحضور أمس ولم يحدد له بعد موعد آخر. على صعيد آخر، تشكلت جلسة المجلس النيابي اليوم محطة مهمة حول موضوع الإصلاح المصرفي الذي تنتظر الجهات الدولية إقراره قبل انتهاء اجتماعات صندوق النقد الدولي يوم السبت المقبل. ويتوقع التصديق على المشروع الذي تم التوافق عليه في اللجان النيابية المشتركة على رغم بعض الاعتراضات النيابية، لأن ثمة التزامات دولية على لبنان تجاه المجتمع الدولي في شأنه، وهناك موضوع آخر سيكون محور نقاش وجدل في الجلسة العامة، وهو إجراء تعديل على قانون البلديات يتعلق بالعاصمة بيروت حصراً، لضمان عدم تغليب جهات طائفية من المجلس البلدي وانتخاب المناصفة، بانتخاب 12 عضواً من المسلمين، من 12 مستمراً في هذا الإطار بالتعاون والمقابلة التي تفوز بالأكثرية بكامل أعضائها.

ترقب جلسة المجلس النيابي اليوم حول الإصلاح المصرفي

القوى الدولية تعرب عن ثقتها بأداء السلطة في قضية نزع السلاح.. وجمع جمع: لا نقبل ضرب مصداقية لبنان أكثر



عاصفة رملية وغبار يغطي بيروت جراء رياح خمسينية ضربت لبنان (محمود الطويل)

من خلال التوافق الوطني. في المقابل فإن الضغوط لا يمكن أن تكون من جانب واحد بل يجب أن تشمل طرفي النزاع. وقالت مصادر مطلعة بالجهود المطلوبة لتحقيق الانسحاب الإسرائيلي الكامل وتسوية موضوع الحدود بما يضع حداً للخروقات ويؤدي إلى إطلاق الأسرى.

وبعد استدعاء الخارجية اللبنانية السفير الإيراني في لبنان مجتبي أماني على خلفية منشوراته حول سلاح «حزب الله»، قال أماني إنه «تبلغ الاستدعاء، لكنه اعتذر عن عدم الحضور أمس ولم يحدد له بعد موعد آخر. على صعيد آخر، تشكلت جلسة المجلس النيابي اليوم محطة مهمة حول موضوع الإصلاح المصرفي الذي تنتظر الجهات الدولية إقراره قبل انتهاء اجتماعات صندوق النقد الدولي يوم السبت المقبل. ويتوقع التصديق على المشروع الذي تم التوافق عليه في اللجان النيابية المشتركة على رغم بعض الاعتراضات النيابية، لأن ثمة التزامات دولية على لبنان تجاه المجتمع الدولي في شأنه، وهناك موضوع آخر سيكون محور نقاش وجدل في الجلسة العامة، وهو إجراء تعديل على قانون البلديات يتعلق بالعاصمة بيروت حصراً، لضمان عدم تغليب جهات طائفية من المجلس البلدي وانتخاب المناصفة، بانتخاب 12 عضواً من المسلمين، من 12 مستمراً في هذا الإطار بالتعاون والمقابلة التي تفوز بالأكثرية بكامل أعضائها.